

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٤١٠

الاثنين ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد كاتيغايا (أوغندا)

الاتحاد الروسي السيد تشوركين
البرازيل السيدة فيوتي
البوسنة والهرسك السيد فوكازينوفيتش
تركيا السيد أباكان
الصين السيد وانغ مين
غابون السيد إيسوزي - نغوندي
فرنسا السيد آرو
لبنان السيد سلام
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
المكسيك السيد بوييتي
النمسا السيد ماير - هارتينغ
نيجيريا السيد أونيمولا
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة أندرسن
اليابان السيد سومي

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

(S/2010/543)

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2010/528)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2010/543)

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2010/528)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد لوروا لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الوارد في الوثيقة S/2010/543.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد لوروا، والذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد لوروا (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على الحالة في السودان في وقت ينظر فيه المجلس في آخر تقريرين للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في السودان (S/2010/528) وعن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2010/543).

كما يعلم الجميع، فإنه لم يتبق على موعد الاستفتاء سوى أقل من ثلاثة أشهر وقد دخل السودان مرحلة حاسمة. فإلى جانب التحديات السياسية والأمنية التي تنطوي عليها عملية الاستفتاء، لا تزال هناك تحديات أخرى مثل الحالة في دارفور والصعوبات التي تواجه عملية الدوحة للسلام. وفي هذا العرض، أود أن أسلط الضوء على النقاط الرئيسية في التقريرين وأن أطلع المجلس على آخر التطورات في السودان.

لقد تحقق تقدم واضح في التحضير لاستفتاء جنوب السودان. غير أن الوقت المتبقي قصير جداً. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، اشترك رئيس مفوضية استفتاء جنوب السودان، السيد خليل، والممثل الخاص للأمين العام، السيد منقريوس، في رئاسة أول اجتماع للجنة السياسات التابعة لمفوضية استفتاء جنوب السودان، والذي شارك فيه ممثلون لحكومتنا كل من جنوب السودان والسودان.

وطلبت اللجنة صراحة أن تضع المفوضية الصيغة النهائية لخطتها التنفيذية، بما في ذلك الجدول الزمني للاستفتاء والميزانية. كما طلبت أن توضح المفوضية معايير تسجيل أبناء جنوب السودان المقيمين في الشمال.

وتواصل بعثة الأمم المتحدة في السودان تقديم المساعدة التقنية واللوجستية والاستشارية للمفوضية، وستنشر عدة مئات من الموظفين الإضافيين لدعم هذه الإجراءات. كما ستدعم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور المفوضية بإنشاء مراكز لتسجيل الناحيين وللاقتراع في دارفور. وفي غضون ذلك، جرى توجيه دعوات رسمية لمراقبة الاستفتاء إلى المنظمات المعنية، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومركز كارتر وغيرها من المنظمات.

مفوضية استفتاء جنوب السودان. وحد هذا التأخير بشدة من تنفيذ تدابير ملموسة لتسجيل الناحيين، بما في ذلك تدريب ١٢ ٠٠٠ من موظفي الانتخابات وتوظيفهم، وهي العملية التي بدأت بالكاد. وأنشئ نظام دولي للدعم المالي. وتلقى الصندوق الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥٨,٥ مليون دولار للاستفتاء في جنوب السودان و ٨,١ مليون دولار للاستفتاء في أبيي. ولكن الاستفتاء هو في المقام الأول عملية وطنية لا يمكن تنفيذها دون الاتفاق على التمويل الوطني.

لا تزال هناك شواغل خطيرة فيما يتعلق بأبناء جنوب السودان المقيمين في الشمال. فقد أعلن أعضاء بارزون في الحركة الشعبية لتحرير السودان/حزب المؤتمر الوطني مؤخرا أن أبناء جنوب السودان المقيمين في الشمال قد يفقدون جنسيتهم ويحرمون من الخدمات الصحية ومن حقهم في ملكية الممتلكات إذا قرر جنوب السودان الانفصال. وفي غضون ذلك وفي جنوب السودان، أشارت أنباء عديدة إلى ارتكاب الجيش الشعبي لتحرير السودان أعمال تخويف ضد الجماعات المؤيدة للوحدة. ومن الضروري أن تكفل حكومتا كل من جنوب السودان والسودان قبيضة الظروف التي تمكن الناحيين من التعبير عن إرادتهم بحرية دون أي ضغوط خارجية.

في الوقت ذاته، وعلى الصعيد السياسي، ثمة تحركات هامة باتجاه تحقيق المصالحة بين أصحاب المصلحة في جنوب السودان. ففي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الرئيس سلفاكير عفوا عن الفريقين اتور دينق وقابريال تانقيني وكذلك عن العقيد قلاوك قاي وعن عدد من القادة العسكريين الذين كانوا معارضين للحركة الشعبية لتحرير السودان. وعقب قرارات العفو تلك، انضم الفريق تانقيني إلى الحركة الشعبية رسميا. ومن المحتمل أن يحذو حذوه الفريق اتور.

وتوصلت مفوضية الاستفتاء الآن إلى اتفاق بشأن جدول التحضير للاستفتاء في جنوب السودان، وخاصة تسجيل الناحيين. وسيبدأ التسجيل في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر وينتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وستكون الصيغة النهائية لسجل الناحيين جاهزة في موعد غايته ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وقد وفرت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كتيبات إرشادية بشأن إعداد القوائم الانتخابية وغيرها من المواد، والتي ينتظر أن تصل إلى السودان قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ووصل قسم كبير من هذه المواد بالفعل إلى البلد.

وسيكون هناك ما يقرب من ٣ ٦٠٠ مركز لتسجيل الناحيين في السودان، ولكن نظرا لعدم تحديد مواقع جميع هذه المراكز بعد، فقد جرى توفير مواد إضافية مسبقا للتعامل مع أي احتمالات. وأعدت المنظمة الدولية للهجرة طرائقها التنفيذية وتعكف على تحديد الموارد اللازمة لتسجيل الناحيين السودانيين المقيمين في الخارج. وسيجري الاقتراع في ثمانية بلدان إلى جانب السودان. وسيستلزم الأمر تقديم موارد إضافية للمنظمة لكفالة إجراء الاقتراع في الخارج في الوقت المناسب.

وتمثل مسألة التمويل الوطني عقبة رئيسية أمام التحضيرات. فمفوضية الاستفتاء كانت قد أعدت في البداية ميزانية شاملة قدرها ٣٧٠ مليون دولار، ولكن جرى تحويل مبالغ المساهمات الأولى في الميزانية للتو. وأعلنت حكومة جنوب السودان مؤخرا أنها رتبت لتحويل ٥١ مليون دولار، وهو ما يعادل قيمة مساهمتها إذا ما استبعدنا الجوانب الأمنية البحتة.

وقدمت حكومة السودان في الأسبوع الماضي فحسب أول مساهمة لها وقدرها ٨,٥ مليون دولار، فيما تنتظر الفرصة للنظر في مقترح الميزانية الذي قدمته

له للسودان خلال الفترة من ١٠ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. واجتمع هذا الفريق الذي يرأسه، كما يعلم أعضاء المجلس، الرئيس مكابا مع عدد كبير من أصحاب المصلحة، بما في ذلك أعلى السلطات، وأعرب عن جزعه إزاء التأخيرات في التحضيرات للاستفتاء في جنوب السودان وإزاء انعدام الثقة بين الأطراف. وحث الفريق كلا الحكومتين على تخصيص الموارد اللازمة لإعداد قوائم الناخبين على الفور. وحدد الفريق عددا من المسائل التقنية التي تستلزم إيجاد حل فوري، بما فيها الانتهاء من إعداد الجدول الزمني وتحديد عدد وأماكن مكاتب تسجيل الناخبين وإيضاح شروط التسجيل وتعيين موظفي التسجيل ونشرهم. وفضلا عن ذلك، عبر الفريق عن جزعه إزاء عدم إحراز تقدم بشأن إجراء الاستفتاء في منطقة أبيي. والفريق لا يزال، بالقطع، مستعدا لاتخاذ إجراءات بشأن جميع هذه المسائل، بما في ذلك من خلال بذل مساع حميدة.

وما زلنا نشعر بالجزع إزاء عدم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالاستفتاءين في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. ففي جنوب كردفان، لم تُعلن بعد نتائج تعداد السكان الخاص الذي أجري في وقت سابق من العام الحالي، وهو ما يعطل إجراء انتخابات الولاية وأعضاء البرلمان الإقليمية. ومن الواضح الآن أن مفوضية المشورة الشعبية لن تنتهي من عملها قبل ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وهو الموعد المقرر لإجراء الاستفتاء. وفي ولاية النيل الأزرق، أنشئت مفوضية المشورة الشعبية في ١٨ أيلول/سبتمبر. والمفوضية ليست حتى الآن في وضع يمكنها من إحراز أي تقدم في عملها. وتظهر هذه التأخيرات المقلقة عدم إحراز التقدم عموما فيما يتعلق بالمناطق التي تمر بمرحلة انتقالية والحاجة إلى مضاعفة جهودنا للمحافظة على العملية وتبديد مخاوف السكان.

وخلال مؤتمر الأحزاب السياسية لعموم جنوب السودان المعقود في الأسبوع الماضي، من ١٣ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، تعهدت جميع أحزاب جنوب السودان، بما فيها الحركة الشعبية، بالالتزام بمدونة لقواعد السلوك خلال الفترة السابقة على عقد الاستفتاء، والتي ستكفل حرية تنظيم حملات انتخابية وفتح أبواب وسائط الإعلام على قدم المساواة أمام الأحزاب المؤيدة للاستقلال وتلك المؤيدة للوحدة. كما تعهدت الحركة الشعبية بتشكيل حكومة متعددة الأحزاب بعد الاستفتاء، تضم ممثلين لجميع أحزاب المعارضة ووافقت على ترؤس الرئيس سلفاكير لها خلال الفترة الانتقالية.

ما زلنا نشعر بجزع بالغ إزاء عدم إحراز أي تقدم بشأن الاستفتاء في أبيي. فلم يجر تشكيل مفوضية الاستفتاء في أبيي حتى الآن، ولم تُحدد معايير لتسجيل الناخبين. وفي وقت سابق من الشهر الحالي، اجتمعت أطراف اتفاق السلام الشامل في أديس أبابا لمناقشة الخيارات التي ستمكنها من التغلب على العقبات أمام تنفيذ بروتوكول أبيي. ولكن على الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق، فإن الأطراف اتفقت على الاجتماع مرة أخرى في نهاية تشرين الأول/أكتوبر برعاية الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ برئاسة الرئيس مبيكي، وبالطبع، بحضور الممثل الخاص للأمين العام، السيد منقريوس ووفد الولايات المتحدة. كما سيناقش المشاركون عددا من المواضيع الهامة مثل ترسيم الحدود وتنفيذ عدد من الترتيبات لفترة ما بعد الاستفتاء لإيجاد حل موحد، يشمل مسألة أبيي. ومن الضروري تماما أن تتوصل الأطراف إلى اتفاق خلال تلك المفاوضات. وما دام لا يوجد اتفاق، فإن حدة التوتر ستستمر في الازدياد على أساس يومي في أبيي.

وقام الفريق الذي عينه الأمين العام لمراقبة الاستفتاءين في جنوب السودان وفي منطقة أبيي بأول زيارة

في مجلس الدفاع المشترك، والمشاركة الفعالة لجميع مستويات قوات الأمن والقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي وقوات الشرطة السودانية والوحدات المتكاملة المشتركة. وكذلك، ازداد عدد الدوريات، وخصوصا على طول الحدود بين الشمال والجنوب وازداد التنقل من خلال التدريبات العسكرية.

ومن المقرر الآن اتخاذ تدابير مماثلة للأقسام المدنية في البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وكما يعلم المجلس، عززت البعثة أيضا وجودها العسكري في أبيي، لا سيما بإضافة فصيل وبمضاعفة قدرتها على تسيير الدوريات.

وبالإضافة إلى ذلك، وضعت البعثة اللمسات النهائية، بالتشاور مع الفريق القطري، على استراتيجية حماية السكان المدنيين التي تتيح للقوة توفير الحماية لموظفي الأمم المتحدة حتى يمكنهم تنفيذ المبادرات لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها في الولايات العشر في جنوب السودان وفي المناطق التي تمر بمرحلة انتقالية. وبالتأكيد ستوفر البعثة الحماية، بالقدر الذي تسمح به قدراتها، للأطراف الفاعلة الإنسانية الدولية والسكان المعرضين للخطر من أجل تيسير تقديم المساعدة الإنسانية. كما وضع الفريق القطري خططاً للطوارئ تتضمن الآليات التي يمكن أن تستجيب لأي زيادة محتملة في عدد المشردين داخليا والاحتياجات الإنسانية، وهو يعمل حاليا على النقل المسبق للمواد الغذائية وغيرها من المواد الاحتياطية.

وخلال الزيارة التي قام بها المجلس مؤخرا لجنوب السودان، حذر نائب الرئيس سلفا كير من الخطر الشديد للعنف خلال الاستفتاء وأوصى بإنشاء منطقة عازلة بين الشمال والجنوب. وكما يعلم الجميع، أثار ذلك تساؤلات كبيرة كثيرة بشأن إمكانية تعزيز البعثة، ولا سيما على طول الحدود.

وظلت الحالة الأمنية في منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة في السودان خلال هذه الفترة هادئة نسبيا. وقد تحسنت بشكل ملموس منذ إجراء الانتخابات. ومع ذلك، ازداد التوتر في بداية تشرين الأول/أكتوبر عندما اهتمت القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان كل منهما الآخر بتعزيز مواقعه على طول الحدود بين ولاية الوحدة وولاية أعالي النيل.

ونظرا لعدم وجود تعاون بين القادة المحليين ومحدودية التنقل برا وجوا، لم تتمكن البعثة من التحقق من الحالة تماما، ولكن تفيد المعلومات التي وصلتنا بأنه لم يكن هناك حشد عسكري كبير مع أن القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي رفعا مستوى استعدادها وتعزيز مواقعهما الدفاعية على طول الحدود بين ولاية الوحدة وولاية جنوب كردفان، وأعالي النيل والنيل الأبيض وجنوب ولاية النيل الأزرق وأبيي.

ونظرا لحجم المخاطر الأمنية وولاية البعثة لدعم عملية الاستفتاء، ما زالت انتهاكات حرية تنقل بعثة الأمم المتحدة تشكل مصدر قلق وتواصل البعثة إثارة تلك المسألة مع السلطات. في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أذن الجيش الشعبي للبعثة بالقيام بعمليات رصد مشتركة في منطقة العمليات لحين إجراء الاستفتاء. وتلقى قادة الفرق التابعة للجيش الشعبي أوامر بإعطاء البعثة حرية التنقل الكاملة. وقد تلقت قوات شرطة جنوب السودان والمخابرات الوطنية وقوات الأمن في جنوب السودان الأوامر نفسها.

ونظرا لتزايد التوترات السياسية والأمنية، وضعت البعثة عددا من المبادرات الرامية إلى تعزيز قدراتها على التقييم ومواجهة التحديات الأمنية الجديدة. وتشمل تلك التدابير تعزيز آليات تسوية الصراع من خلال زيادة المشاركة

السودان - فصيل عبد الواحد، في جبل مرة. وألحقت هذه الاشتباكات خسائر إنسانية بالسكان المدنيين. واستخدم القصف الجوي في منتصف تموز/يوليه، كجزء من حملة الحكومة لطرد حركة العدل والمساواة من جبال أبولا، ووردت تقارير غير مؤكدة عن استخدام القصف الجوي، في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، في جبل مرة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر أيضا تعرض موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني لحوادث السطو وسرقة السيارات والكمائن وعمليات الاختطاف. وفي الوقت الحاضر، ما زال موظف دولي محتجزا من جانب خاطفيه، وكان قد خطف يوم وصلت بعثة المجلس إلى الفاشر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. ولم تقم الحكومة بما يكفي لوقف ثقافة الإفلات من العقاب على هذه الهجمات التي ما زالت سائدة. لقد ذكرنا مرارا وتكرارا الحكومة والحركات المتمردة بأن الهجمات على موظفي الأمم المتحدة تشكل جرائم حرب وأنه يجب أن يُحاسب ويُحاكم مرتكبوها.

ومنذ اندلاع العنف في مخيم كلمه في تموز/يوليه، ظلت الحالة هادئة هناك، مع عدم سقوط قتلى جدد. وعاد الآن معظم النازحين المشردين من المخيم الذين يبلغ عددهم حوالي ٢٥ ٠٠٠ شخص. ومع ذلك، وردت بعض التقارير عن وقوع اشتباكات وحوادث إطلاق نار. واستمرت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في المحافظة على وجود قوي، بما في ذلك القيام بدوريات على مدار الساعة في المخيم ومحيطه وإجراء الأفرة المدنية التابعة للبعثة حوارا مستمرا مع قادة المخيم وسكانه. وفي الحميدية، وهو مخيم للنازحين في غرب دارفور، حيث وقعت اضطرابات مماثلة في تموز/يوليه، وافق زعماء النازحين على مواقع لبناء مراكز الشرطة المجتمعية التي ستسهم في تعزيز الأمن.

نحن ندرس حاليا عدة خيارات لزيادة وجود البعثة في المناطق ذات الخطورة العالية على طول الحدود، وبخاصة مناطق الهجرة التقليدية، أو المناطق حيث قد تحدث تحركات للسكان. ويمكن أن يكون أحد الخيارات هو إعادة نشر القوات المرابطة في مناطق أخرى من جنوب السودان. ولكن ذلك سيضعف قدرة البعثة على المساعدة في التحضيرات للاستفتاء وتوفير الأمن للعملية.

وثمة خيار آخر وهو طلب زيادة في عدد القوات المأذون بها ونشر وحدات إضافية بالقرب من المناطق التي تم تحديدها على أنها حساسة. ونحن ندرس حاليا تلك الخيارات بالتشاور، بطبيعة الحال، مع مختلف الأطراف، وإذا لزم الأمر، سنعود إلى المجلس باقتراحات بعد التشاور مع الأطراف في الميدان.

ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن ندرك أن الزيادة في عدد القوات لن تمكن البعثة من منع نشوب اشتباك وجه لوجه بين الجيشين أو حتى احتوائه. إن أفضل وسيلة نملكها للحيلولة دون العودة إلى الحرب هي التزامنا بالتوصل إلى اتفاق سياسي، أي، اتفاق الطرفين بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة. ومن الملح للغاية في هذا السياق أن يتم إحراز تقدم خلال الاجتماعات القادمة في أديس أبابا.

(تكلم بالإنكليزية)

ومما أن انتباه المجتمع الدولي يتحول أكثر فأكثر إلى الاستفتاء الوشيك، يجب علينا ألا نفقد التركيز على التحديات الخطرة المتبقية في دارفور.

ومنذ صدور التقرير السابق عن دارفور، انخفض عدد المواجهات المسلحة بين أطراف الصراع. ومع ذلك، استمرت الاشتباكات المتقطعة بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة في شمال دارفور وجنوبه، وكذلك بين القوات المسلحة السودانية والقوات الموالية لحركة تحرير

٢٨٠ ٠٠٠ شخص في أنحاء دارفور، رغم أنه جرى التحقق من أقل من نصف هؤلاء حتى الآن، وحدث معظم هذا التشريد في جنوب دارفور.

وفي الوقت نفسه، ظل انعدام الأمن والقيود التنفيذية عائقا أمام العمليات الإنسانية. ونتيجة لانعدام الأمن، لم يستطع برنامج الأغذية العالمي الوصول إلى أكثر من ٤٣٥ ٠٠٠، أو حوالي ١١ في المائة، من مستفيديه المستهدفين خلال شهر آب/أغسطس.

وفي منطقة شرق جبل مرة، واصلت الحكومة وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد على السواء منع وصول المجتمع الدولي، بما في ذلك في سياق القصف الجوي المزعوم في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، الذي أدى وفقا للتقارير إلى تشريد آلاف المدنيين. غير أنه تجدر الإشارة أيضا إلى بعض التطورات الإيجابية. قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية، في ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بدعم من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بنقل ١١٤ طنا من الأدوية الأساسية ومواد الإغاثة التغذوية، في أول بعثة مشتركة بين الوكالات إلى جبل مرة منذ شباط/فبراير.

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب أعضاء المجلس عن القلق حيال تعليق توزيع الأغذية في مخيم أبو شوك للأشخاص المشردين داخليا في شمال دارفور، في أعقاب زيارتهم إلى هناك. وأكد برنامج الأغذية العالمي أن التعليق ساري المفعول خلال شهر أيلول/سبتمبر وحده، في حين أجريت عملية تحقق من الأشخاص المشردين داخليا، وجرى إبلاغ الأشخاص المشردين داخليا مقدما. وباستثناء شهر أيلول/سبتمبر، كان توزيع الأغذية يجري على أساس نصف الحصص، كجزء من استراتيجية عامة للتحويل من التوزيع العام للأغذية إلى برامج شبكات أمان ذات أهداف أكثر

وفي غضون ذلك، لم يتم إحراز تقدم يذكر فيما يتعلق بالشيوخ الخمسة الذين يسعون للجوء إلى مركز الشرطة المجتمعية التابع للعملية المختلطة في مخيم كلمه. ونحن نواصل مناقشاتنا مع السلطات المعنية لإيجاد حل مقبول لجميع الأطراف.

وأبرزت أعمال العنف التي وقعت في مخيمي كلمه والحמידية خلال الفترة المشمولة بالتقرير مشكلة الأسلحة والعناصر المسلحة الموجودة داخل مخيمات المشردين داخليا، مما يشكل انتهاكا للمبادئ الإنسانية. وقد بدأت العملية المختلطة مناقشات مع قادة النازحين بشأن تلك المسألة، ولكن كان واضحا للحكومة أنه لا يمكنها أن تشارك في نزع السلاح بالقوة من المشردين داخليا. وأبدت السلطات في جنوب دارفور عزمها على نقل مخيم كلمه من موقعه الحالي إلى منطقة بليل القريبة وعلى نزع سلاح السكان خلال العملية. ومع ذلك، وافقت الحكومة على أنه يجب أن يكون أي نقل للموقع طوعيا وأي جهد لنزع السلاح غير قسري.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع حادث أمني خطير آخر في ٢ أيلول/سبتمبر، عندما هاجمت جماعة مجهولة من المسلحين سوقا في قرية تبارات، في شمال دارفور، فقتلوا ٣٧ شخصا وأصابوا ٣٥ آخرين وتسببوا في تشريد حوالي ٣ ٠٠٠ شخص إلى بلدة طويلة. وتشير التقارير إلى أن معظم القتلى قد أعدموا. وتشير التقارير الأولية إلى أن سبب الحادث كان نزاعا قبليا على دية، ولكن يجري تحقيق حكومي في الحادث. لقد ناشدنا الحكومة الانتهاء من تحقيقها في أقرب وقت ممكن ومحاكمة مرتكبي تلك الجريمة البشعة. لم يحدث تحسن في معظم المؤشرات الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب مجموعة من العوامل الموسمية والمتصلة بالصراع. منذ بداية العام، شرد أكثر من

آخر. وسيعمل السيد باسولي فيما بعد بشأن اقتراحات توفيقية بغية وضع اتفاق يتسق مع المبادئ التي أُقرت في الاجتماع الرفيع المستوى في ٢٤ أيلول/سبتمبر، ويجري التشاور بشأنه مع كل الأطراف المتحاربة وممثلي مختلف مجتمعات دارفور.

وفي تطورات منفصلة، عقد السيد باسولي مؤخرًا اجتماعات مع زعيم حركة العدل والمساواة خليل إبراهيم في ليبيا ومع عبد الواحد النور في باريس. وأبدت حركة العدل والمساواة نوعًا من الاستعداد لاستئناف مشاركتها في محادثات السلام، إذا أمكن اتخاذ ترتيبات لقيام خليل إبراهيم بزيارة دارفور. وأبدى عبد الواحد أيضًا استعدادًا للنظر في المشاركة، شريطة تقديم مساعدة دولية لترتيب عقد اجتماع لقادته الميدانيين.

ويواصل فريق الوساطة المشترك جهوده لاستقدام الجماعتين إلى الدوحة وسيكون ممثنا لدعم أعضاء المجلس ذوي النفوذ في هذا الصدد. وفي حالة قررت حركة العدل والمساواة وحشيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد المشاركة، يعتزم فريق الوساطة المشترك تأجيل عرض مشروع اتفاق، بغية إتاحة وقت لإدماج جماعات أخرى في العملية.

وفي الوقت ذاته، ورغم أن الحكومة أعلنت التزامها المستمر بمحادثات الدوحة، فإنها أوضحت أيضًا تحييدها لإضفاء طابع محلي على عملية السلام. ورفضت الحركات فكرة عقد المحادثات حصريًا داخل دارفور في إطار البيئة الأمنية الحالية. ولذلك واصلنا التشديد على ضرورة مشاركة أهل دارفور وإتاحة حيز للتفاوض مع الحركات التي أظهرت نفسها بوصفها محاورين ذوي مصداقية. وأكدنا أيضًا أن السلام يتوقف على التزام الحكومة بتقديم تنازلات كبيرة لأهل دارفور.

تحديدًا موجهة نحو الفئات الأضعف. ويستند ذلك النهج إلى بيانات جرى جمعها منذ شباط/فبراير ٢٠٠٩ تشير إلى تغييرات في حالة الأمن الغذائي في مخيمات المشردين داخليًا في دارفور.

وما برحت حالة حقوق الإنسان المخوفة بالمخاطر في دارفور تمثل أيضًا مصدر قلق نتيجة لانتهاكات ارتكبتها الحكومة والحركات المتمردة. ولا تزال حالة الطوارئ قائمة في دارفور، بما يمنح سلطات عريضة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني، تستخدم في بعض الأحيان مع الإفلات من العقاب، مما أدى إلى تقرير عن عمليات اعتقال تعسفية وتعذيب أثناء الاحتجاز وانعدام مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة.

وفي أعقاب زيارة المجلس إلى أبو شوك، تلقينا تقارير تفيد بأن بعض الأشخاص المشردين داخليًا الذين تكلموا مع أعضاء المجلس تعرضوا للاعتقال والتخويف، رغم إنكار حكومة السودان لهذه التقارير. نحن لسنا في وضع يمكننا من تقديم أسماء الضحايا المزعومين، انطلاقًا من حرصنا على حماية مصادرنا من الانتقام. غير أننا ناشدنا الحكومة الإفراج عن أي شخص محتجز وضمان حقوق الأشخاص المشردين داخليًا في الكلام صراحة بدون خوف من الترويع.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، واصل كبير الوسطاء المشترك باسولي العمل مع الحركات المسلحة والحكومة في السودان لوضع اتفاق سلام جامع وشامل. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع فريق الوساطة المشترك والحكومة وحركة العدالة والتحرير في الدوحة لاستعراض التقدم الذي أحرزته لجان التفاوض. ورغم إحراز تقدم في بعض المجالات، فإنه لا تزال هناك مجالات اختلاف رئيسية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمركز الإداري لدارفور واقتسام السلطة والترتيبات الأمنية وآليات التعويض والعدالة والمصالحة. وستواصل الأطراف التفاوض على القضايا المتعلقة لمدة أسبوع

المبادئ الإنسانية. وما فتئنا نشدد على أن إحراز النجاح يتطلب قيام الحكومة ببناء الثقة فيما بين أهل دارفور عن طريق تنفيذ تدابير تأخرت لوقت طويل، بما في ذلك التصدي لانعدام الأمن والإفلات من العقاب وتحجيم سلطات جهاز الأمن والمخابرات الوطني وتوفير الأموال المخصصة للتنمية لدارفور.

إن التحديات التي تنتظرنا متعددة وخطيرة. وفيما يتعلق بالاستفتاء، فإن الوقت ينفد لحل القضايا المعلقة الكثيرة. وفي حين يتواصل التخطيط لأسوأ السيناريوهات السياسية والأمنية، لا بد أن يكون هدفنا الأساسي هو الحيلولة دون حدوثها عن طريق حث الأطراف على التوصل إلى اتفاق بشأن العملية وبشأن أسس التعايش السلمي في الأجل الطويل، بصرف النظر عن نتيجة الاستفتاء، ودعم الأطراف في هذا الصدد. وفي هذا السياق، ونظرا لقدرات العملية المختلطة المحدودة على التصدي لانعدام الأمن المنتشر في السودان، من المهم للغاية التأكيد لطرفي اتفاق السلام الشامل على مسؤوليتها عن عملية الاستفتاء والتنفيذ السلمي للنقاط المرجعية الأخيرة لاتفاق السلام الشامل.

وفيما يتعلق بدارفور، ثمة حاجة إلى دعم المجلس في عدة مجالات مهمة. أولا، كما ذكر سابقا، لا بد أن تفعل الحكومة المزيد لتهيئة بيئة تمكينية لتنفيذ ولاية العملية المختلطة، بما في ذلك عن طريق التصدي للإفلات من العقاب وتوفير حرية التنقل الكاملة.

ثانيا، لا بد، كي يتحقق تقدم نحو عملية السلام قبل الاستفتاء، أن تتجاوز الحركات التي لا تزال خارج العملية الإشارات المبهمة وتبين نيتها الجادة للاشتراك من جديد، بما في ذلك تجديد الالتزام بوقف إطلاق النار. وينبغي أن ينظر مجلس الأمن في فرض عقوبات على من يواصلون عرقلة العملية.

وفي الميدان، تواصل العملية المختلطة دعم عملية السلام، ولا سيما من خلال جهود تيسير مشاركة أكبر للدارفوريين. ودعمت العملية المختلطة أيضا مبادرات السلام على المستوى المحلي وتعتزم تيسير مؤتمر للمصالحة القبلية في تشرين الثاني/نوفمبر، يضم قبائل من ولايات جنوب دارفور وجنوب بحر الغزال وغرب بحر الغزال.

وتواصل العملية المختلطة التركيز على المهمة الأساسية المكلفة بها لحماية المدنيين وتوفير بيئة آمنة للعمليات الإنسانية. وفي هذا الصدد، تعزز البعثة استراتيجيتها لحماية المدنيين، بما في ذلك عن طريق تعزيز أنشطة الدوريات. وصدرت بالفعل توجيهات جديدة للعناصر العسكرية والشرطية للقيام بدوريات أكثر قوة، وتشير التحسينات التي شوهدت في مخيم كلفة والحماوية إلى أن هذه الجهود تؤدي ثمارها.

غير أن القيود على حرية تنقل العملية المختلطة لا تزال تمثل عائقا رئيسيا أمام قدرة البعثة على الاستجابة والحفاظ على الوعي بالحالة، وهما أمران رئيسيان لولايتها لحماية المدنيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فرضت قيود على تنقل العملية المختلطة أو وكالات الأمم المتحدة في ٢٦ مناسبة، وأصيب سبعة من حفظة السلام نتيجة هجمات مسلحة أثناء عمليات للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أقرت الحكومة استراتيجية سياسية وأمنية جديدة لدارفور، تركز على خمسة مجالات رئيسية هي الأمن والتنمية وإعادة التوطين والمصالحة والمفاوضات. وتدعو الاستراتيجية إلى زيادة التنسيق مع العملية المختلطة، وبخاصة فيما يتعلق بالحماية وعمليات العودة، وإلى التحول من المساعدة الإنسانية إلى التنمية ودعم عمليات العودة. وتشارك العملية المختلطة مع الحكومة في هذه الاستراتيجية، بصورة تتسق مع ولايتها ومع تعزيز

الوقوف على حقيقة الأوضاع في السودان سواء على صعيد الجهود الدؤوبة الجارية لاستكمال تطبيق المراحل الأخيرة من اتفاق السلام الشامل، أو على صعيد الجهود المكثفة التي قطعت شوطا بعيدا نحو تحقيق اتفاق السلام الشامل والمستدام في دارفور، وها هو المجلس يلتئم اليوم لاستعراض تقرير الأمين العام الأخيرين بشأن موقف تنفيذ اتفاق السلام الشامل والوضع في دارفور، ولعلي أنتهز هذه السانحة لأؤكد لكم من هذا المنبر مجددا عزمنا على إكمال تطبيق المراحل الأخيرة بما في ذلك إجراء الاستفتاء الموثوق به والتميزه والشفاف الذي يعكس الإرادة الحقيقية لشعب الجنوب بعيدا عن المؤثرات والمزيدات، اتساقا مع حقيقة أن الاستفتاء ليس هدفا في ذاته بل وسيلة يتوخى فيها أن تُفضي بنا إلى تعزيز السلام والاستقرار والتعايش المثالي لا إلى الحرب التي ما قبلنا بخيار حق تقرير المصير إلا من أجل طي صفحتها إلى الأبد.

إن تقرير الأمين العام المعروض عليكم بشأن التقدم المحرز في تطبيق اتفاق السلام الشامل يعكس بوضوح لا تخطئه العين مدى تصميمنا وعزمنا على الوفاء بالجزء المتبقي من استحقاقات هذه الاتفاقية، ولعلي أشير هنا إلى ما جاء في الفقرة الثالثة من البيان الختامي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن السودان في الرابع والعشرين من أيلول/سبتمبر المنصرم بأن طرفي اتفاقية السلام الشامل قد تمكنا من تجاوز العديد من العقبات خلال السنوات الخمس الماضية رغم الظروف الصعبة التي لازمت ذلك، وها نحن الآن وبذات العزيمة والتصميم الأكيد ماضون في جهودنا الرامية لتسوية القضايا العالقة بما في ذلك وضع منطقة أبيي وترسيم الحدود والمشاورات الشعبية الخاصة بولايي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وغني عن الذكر، سيدي الرئيس، أن أية محاولة لإجراء الاستفتاء قبل التوصل إلى تسوية مقبولة لدى الطرفين بالنسبة لوضع منطقة أبيي فذلك لا يعني سوى العودة إلى أتون الحرب. وقد حرصت حكومة السودان على تقديم كل

ثالثا، يتوقف إحراز تقدم في دارفور على استعداد الحكومة لتقديم أقصى تنازلات في مفاوضات السلام، وفي الوقت ذاته، تنفيذ تدابير من شأنها أن تحسن حياة الدارفوريين وتبني ثقتهم. وإذ نسعى بشكل جماعي لإشراك الحكومة بشأن استراتيجيات لتسوية الصراع في دارفور، لا بد أن ننقل بوضوح تلك المسؤوليات باعتبارها رسالتنا الأساسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لوروا على إحاطته الإعلامية.

أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت للتو رسالة من ممثل السودان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. جريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، من دون أن يكون له الحق في التصويت، ووفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد عثمان (السودان) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): يطيب لي أن أعرب لكم مجدداً عن صادق التهاني وأحرها على ترؤسكم مجلس الأمن هذا الشهر. وليس غريباً أن يأتي برنامج عمل المجلس لهذا الشهر حافلاً بالفعاليات الأفريقية الهامة التي كان آخرها مداوالات المجلس حول دعم عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، وقبل ذلك زيارة بعثة مجلس الأمن إلى أوغندا والسودان والتي مكنت مجلسكم الموقر من

المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في السودان (S/2010/543)، فإننا نقول لمجلسكم الموقر: "ليس من رأي كمن سمع". وها أنتم قد رأيتم وسمعتم بثلاثين عينا وثلاثين أذنا أيضا من خلال وقوفكم ميدانيا على حقيقة الأوضاع على الأرض وكيف أن الحياة اليومية في معسكر أبوشك ومعسكر زمزم لا تختلف كثيرا عنها في مدينة الفاشر من حيث المأكل والمشرب. ولكن تظل عودة هؤلاء جميعا إلى قراهم وممارسة حياتهم الطبيعية هي إحدى أولويات الحكومة التي تسعى جاهدة للإسراع في تحقيقها عبر الاستراتيجية الجديدة الخاصة بدارفور والتي استمتمت إلى عرض شامل لمحاورها خلال لقاءاتكم مع كبار المسؤولين في السودان، وعلى رأسهم السيد نائب رئيس الجمهورية الأستاذ علي عثمان محمد طه والسيد وزير الخارجية الأستاذ علي أحمد كرتي والفريق الرفيع الذي شارك بمعيمته، وقبل ذلك العرض التفصيلي الذي استمتمت إليه من السيد والي شمال دارفور، الأستاذ عثمان محمد يوسف كبير وأعضاء حكومته، حيث أولت تلك الاستراتيجية الخاصة بدارفور اهتماما خاصا لمحاربة الإفلات من العقاب، لا سيما وأن منفذي الهجمات والسرقات ضد حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني هم عصابات نهب مسلح وقطاع طرق، تعمل الحكومة على أن تقدمهم إلى العدالة بكل الطرق.

وها هو التقرير المعروض أمامكم، يضع بين يدي المجلس جهدا سياسيا مكثفا على المسارين، الداخلي ممثلا في استراتيجية الحكومة الجديدة لجعل السلام واقعا معاشا بتوفير مقومات العودة الطوعية والأمن والاستقرار، وتحريك عملية السلام من الداخل عبر فعاليات المجتمع المدني الدارفوري العريض. بما في ذلك ممثلو الفئات والزعامات المحلية وأعيان القبائل، وقبل ذلك مع القيادات المنتخبة من أبناء دارفور وممثلهم في الجهازين التنفيذي والتشريعي باعتبارهم الممثلين الحقيقيين لأهل دارفور والمسار الثاني ممثلا في جهود الوساطة

ما هو ممكن من تنازلات رغبة في التوصل إلى تسوية تأخذ في الحسبان الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف لأكبر مجموعتين عرقيتين في هذه المنطقة وهما قبيلة المسيرية وقبيلة دينكا نقوك الأمر الذي يستوجب إعمال العقل وترجيح الحكمة وليس الاندفاع. والحال كذلك بالنسبة لترسيم الحدود، فأمام مجلس الأمن ما يكفي من الأمثلة لدول وقوميات انفصلت ولكن نيران الحروب لم تنطفئ إن لم تكن قد ازداد أوارها بسبب عدم حسم مسائل الحدود.

فيما يتعلق بترتيبات ما بعد الاستفتاء فإننا كما تعلمون قد أكدنا عند توقيعنا على مذكرة التفاهم في مكلي باثيوبيا في الثالث والعشرين من حزيران/يونيه الماضي تصميمنا على التفاوض الموضوعي الجاد على تلك الترتيبات بما في ذلك الثروة والمواطنة والأمن والاتفاقيات والصكوك القانونية الدولية، حيث تم استعراض هذه القضايا باستفاضة في حلقة عمل مشتركة في التاسع عشر من تموز/يوليه المنصرم وذلك بمشاركة الفريق الرفيع التابع للاتحاد الأفريقي، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، حيث تم تشكيل أربعة أفرقة عمل تعنى بهذه الموضوعات، كما تم اعتماد الجدول الزمني للعمل بما في ذلك التفاصيل الإجرائية والفنية. أما فيما يتصل بالوضع الأمني الراهن في جنوب السودان فإننا نتفق مع ما جاء في الفقرات ٢٢، و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من تقرير الأمين العام بأن الوضع الأمني الراهن في جنوب السودان مثير للقلق خاصة تداعيات ذلك على الوضع الإنساني في ضوء الفجوة الغذائية التي أشار إليها التقرير وارتفاع معدلات سوء التغذية الحاد، فالجميع مواطنون سودانيون يهمننا أمرهم.

فيما يختص بالتقرير الثاني المعروض على المجلس بشأن الوضع في دارفور والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية العملية

ما تبقى من نزاع وأعتقد أن هنالك فسحة من الزمن لكي يضع كل مجلسكم الموقر وزنه وحكمته في حث الأطراف على التوصل إلى حل مرض. وأماننا في الاجتماع المرتقب في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر القادم فرصة كبيرة وأنا، من هنا، أناشدكم جميعا لكي لا نترع إلى إجراء يتعلق بزيادة التكلفة المالية واستنفار موارد يمكن أن تستخدم في كثير من المشاريع التي تهم المجتمع الدولي وادخارها لما هو مفيد.

وأؤكد ثانية أن حكومة السودان ستضفي في هذا الارتباط البناء مع مجلسكم الموقر لتجد حلولاً مرضية لكل ما هو متبق من مسائل في الجانبيين، سواء كان يتعلق بجنوب السودان أو قضية دارفور.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

المشتركة الجارية الآن في الدوحة تحت رعاية حكومة دولة قطر الشقيقة وبقيادة الوسيط المشترك جبريل باسولي وبدعم مقدر من دول الجوار السوداني كافة. وها نحن الآن وقد أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من تتويج هذه الجهود باتفاق سلام شامل ومستدام خلال الأيام القليلة المقبلة في الدوحة. وتبقى الحلقة المفقودة في هذا التحرك هي دور مجلسكم الموقر في دفع المسار السياسي إلى الأمام وحمل الراضين لخيار السلام على اللحاق فوراً بقطار المفاوضات في الدوحة. ومن هنا، أناشد مجلسكم الموقر حث فصائل التمرد التي لم تنضم إلى محفل الدوحة على أن تستجيب لصوت العقل وتجلس للتفاوض لطى صفحة النزاع والحرب.

ختاماً، لقد استمعنا إلى وكيل الأمين العام، لوروا، يتحدث عن خيارات لدعم بعثة الأمم المتحدة في السودان في ضوء التطورات المرتقبة ولعلنا استمعنا إليه يتحدث عن خيار زيادة القوات. وفي هذا الخصوص، أقول إن الحل الأمثل هو مساعدة الأطراف للتوصل إلى حل مرض للمسائل العالقة لا زيادة القوات ليس رفضاً لزيادة القوات ولكن لأن زيادة القوات لا تحل مشكلة إن لم يتم مساعدة الأطراف على حل